٥-**النخبة:** ان تدهور الديمقراطية في رأيه يعود الى خضوع السلطة التنفيذية للمجالس المنتخبة في الوقت الذي يقوم فيه الناخبون بالاختيارات الحاسمة وانما يقوم بها رؤساء الاحزاب وجماعات الضغط والقادة المسيطرون على الوسائل الحديثة للاتصال بالجمهور.

٦-**وقاية الحرية والديمقراطية:** وذلك بمنح الحكومات شيء من الحرية وهو يقترح تقوية السلطة التنفيذية لتاخذ على عاتقها مهمة تعيين واقتراح الاجراءات التي تتولى السلطة التشريعية مهمة الموافقة عليها او رفضها. وسير الديمقراطية يجب ان يكون محكوما بالقانون بأعتباره القاعدة العامة المقرة من المجتمع والمطبقة على المجتمع.

٧-**القانون:** يرى بأنه تتجسد قيمة القانون واهميته في قدرته على منح المجتمع من التصرف بلا تعسف فلا الوزراء ولا البرلمان ولا الاكثرية ولا الافراد ولا الحشود ولا الدولة يستطيعون خرق القانون فالقانون هو اساس الحرية واساس وحدة المجتمع لان كل ما في النظام الاجتماعي تحت رقابته، فصفة ملكية نتاج للقانون.

٨-**الملكية:** يعتقد ليبمان ان الناس يتمتعون بملكية المصادر الطبيعية المحدودة بصفتهم مستأجرين من الانسانية وليس بصفتهم اصحاب سيادة وحقوق ملكية مطلقة، وبصفتهم مستأجرين ستكون لهم حقوق وعليهم التزامات. وهذه الالتزامات هي ما تفرضها الدولة وتحددها عن طريق القوانين من اجل احداث التوازن .

٩-**تغير القوانين بتغير الظروف:** يؤكد ليبمان على ضرورة تغير القوانين بتغير الظروف ولزوم تكييفها مع التفاصيل غير المتوقعة للشؤون الانسانية عن طريق التفسيرات القضائية وبواسطة القانون والممارسة الادارية. وهو ما يجعل القانون اداة لمحاربة كل فكرة جماعية كليانية تؤطر الحرية والوحدة لان تغير القوانين بأستمرار سيجعل منه الاداة الملائمة والمناسبة لصد الافكار الكليانية التي تهدد الديمقراطية.

## *ثانيا: الاتجاة الليبرالي التقدمي الجديد*

١-تميزت نهاية القرن(١٩) وبداية القرن(٢٠) في امريكا بتشكيل قطاع من الليبراليين الجدد بكل الميادين تقريبا الاقتصاد والسياسية والتاريخ والمجتمع والدين والادب وحتى القانون وخاضت حربا ضد الفردية والتنافسية وعدم المساواة داعية مواجهة كل ذلك بالتعاون والمساواة.

٢-لستر وارد تحدث عن الدور التدخلي للدولة في تحقيق الخير العام. أي قدرتها على أن تساهم في

تنمية الوعي بحاجات الجماعة وبالتالي ضرورة تدخل الدولة. والجمعية الاقتصادية الامريكية الجديدة أكدت في ١٨٨٥ بانها تعتبر الدولة اداة تثقفية واخلاقية تشكل مساعدتها الايجابية شرطا للتقدم الانساني. وطالب هني ادمز وجون باتس كليرك بالتدخل الحكومي ليس في الشؤون الاقتصادية فقط كذلك بحكومة اكثر شعبية .

٣-تتلخص الفكرة السياسية للحركة الليبرالية التقدمية في ان توسيع الديمقراطية السياسية من شانه ان يعيد الى الشعب حقوقه بعد ان استطاعت المصالح الرأسمالية الكبرى السيطرة على السلطات السياسية سواء المحلية منها او سلطة الولايات وسلطة الاتحاد لان مثل هذه الدور المسيطر ينبغي ان يعود الى الشعب.

٤-وكان ولتر فيل في كتابه الديمقراطية الجديدة حينما اقترح سلسلة من الاجراءات التي يمكن ان تلجأ اليها الحكومة في مواجهتا لعالم الاعمال منها التأميم واعتماد الاشتراكية كما كان يرغب في تنامي مسؤوليات الشعب عن طريق ممارسة ديمقراطية اكثر مباشره مع استعمال الاستفتاء.

٥-ويعتقد ودرو ويلسون ان توخي المصلحة الخاصة اذا كان متوازنا وشريفا سينهي الى خدمة المصلحة العامة.

٦-اسهم لويس براندیس في تطوير افكار ويلسون بأتجاه الديمقراطية التقدمية. وكان براندیس أيد الحرية الاقتصادية الخاصة بالمشروعات الصغيرة بقدر ما عارض الاحتكارات ودافع عن المصلحة العامة ضد المصلحة الخاصة واقترح تحطيم الاحتكارات. وفي برنامج ويلسون الحرية الجديدة تبنى ويلسون افكار براندیس وأكد على الايمان بكرامة وقيمة الفرد وحقه في الحرية مقترحا تدخلا ورقابة تشريعية على الامتيازات الخاصة. كما اكد ضرورة وضع جهاز السلطة السياسية بيد الشعب لتعيد ضد الاخر ما فقده من الظاهرة من حقه في ممارسة الاختيار الحر والثابت في ميدان شؤونه الخاصة.

***فرانكلين روزفلت***

١-تتلخص سياسة روزفلت في العمل والتجريب والتخطيط على المستوى المحلي والاقليمي كما انه حاول مساعدة اولئك القابعين في قاعدة الهرم الاقتصادي وسعى لمنحهم مزايا اقتصادية واجتماعية وسياسية متحديا بذلك الدكتاتورية الاقتصادية للأوساط الاقتصادية والمالية داخل الحكم.

٢-**الديمقراطية:** اشاد روزفلت بالديمقراطية معتبرا انها اكثر صور المجتمع البشري انسانية وتقدما واقدرها على المقاومة في النهاية ،والديمقراطية في نظره لم تكن مجرد مسالة حق الانتخاب العام والتعبير الحر عن ارادة الشعب ،بل هي قوة ايجابية وبناءة في الحياة اليومية للناس لانها تستجيب

لمصالحهم السياسية والاقتصادية في آن واحد. كما اكد ان الناس اذ ما اضطروا الى الاختيار بين الحرية والخبز فسيختارون الخبز.

***براتراند راسل***

١-**نظرية تعدد الكيانات:** يؤمن راسل بهذه النظرية التي تقول بان العالم يتكون من عدد لا نهاية له من الكيانات المستقلة المتربطة بعلاقات بسيطة لا تغير طبيعة الاشياء ذات العلاقة ولا تقود بالضرورة الى حقيقة اعمق تكون فيها ظواهر تلك الكيانات مجرد صفات تصف الكل. ويرفض الاعتقاد القائل (ان العالم وحدة واحدة غير قابلة للانقسام). وتتميز هذه الجوانب من فلسفة راسل بمضمونها الليبرالي على المستوى الاجتماعي لان التعددية التي يأخذ بها تقابلها الفردية التي يكون فيها الفرد كأنا قائما بذاته وهو الوحدة الاساسية وليس المجتمع بوصفه كلا.

٢-**الموقف من الحرية والحرية الشخصية:** حيث يرى ان الحياة تفقد نكهتها بدونها. ويرى ان الهدف الاسمى لاي نظام سياسي يفترض فيه ان يعاد تنظيم العالم مما يجعل التاكيد على قيمة الفرد الان ضرورة منه في اي وقت مضى. ويربط رأس الحرية بالسعادة اذا استطاع الانسان ان يتبع حوافزه بحرية وسيكون سعيدا بقدر ما يستطيع ذلك اما اذا احيل بينه وبين ذلك فانه يفقد السعادة ويشعر بخيبة الامل. والحرية الفردية عنده لا تعتمد فقط على اساس من الحوافز الفردية فقط بل يؤكد ايضا على المنافسة الفردية.

٣-**مفهوم الحرية:** تعني عند راسل ازالة عوامل الكبح والتدخل واستنكار اوامر الحرمان بشتى اشكالها لذلك فقد رأى ان جوهر الحرية هو منح الحق لأكبر عدد ممكن من الناس في ان يفعلوا ما يشاؤون مادام ذلك لا يتعارض مع حرية الاخرين وحقهم في ان يفعلوا الشيء نفسه.

٤-**المجتمع واعاقة الحرية:** يعتقد راسل بان المجتمع يشكل قوة تعرقل التطور الحر لشخصيتنا لانه يضع على حريتنا قيودا يؤسف لها وان كانت ضرورية مما يعني ان الالتزامات الاجتماعية هي في نظره قيود على الحرية التلقائية.

٥-**الديمقراطية الليبرالية:** يتمسك راسل بالديمقراطية الليبرالية معتبرا ان حكم القلة لا يمكن ان يضمن الحقوق والامتيازات الضرورية لسعادة جميع رعاياه اما المجتمع الارستقراطي فانه لا يهتم بهذه القيم لان الاثرياء الذين يعتبرون سادة بالميلاد ينظرون بازدراء الى الكائنات الادمية ومفهوم راسل للديمقراطية هو مفهوم خاص فهو يؤمن بحكم الشعب للشعب ولكنه لا يؤمن بالشعب وهو يشيد بسيادة الشعب ولكن